وعند أواخر القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين ، كانت مصالح فرنسا قد تنامت وعلى الاخص في الأمور الاقتصادية والتي وصلت الى ما يقرب من (٤٥٪) من حجمها مقارنة بالدول الاخرى . وهذا ما دفعها الى الأدعاء بأفضلية مصالحها في هذه المنطقة ففي كانون الاول ١٩١٢ كان ريمون بوانكاريه (رئيس وزراء فرنسا) قد أعلن بما معناه ، « ان لبلاده مصالح خاصة في سوريا ولبنان وانها سوف لا تتخلى عن مواقعها التقليدية في هذين القطرين » . وكما سبق القول ، فان فرنسا ومعها بريطانيا ، في صراعهما فيما بينهما وبين الدول الاوربية الاخرى على مواقع النفوذ لاسيما في الدولة العثمانية ، قد أستغلتا دخول الدولة العثمانية الحرب الى جانب المانيا لتحلا محلها في هذه المنطقة . ولما كانت اتفاقية سايكس - بيكو السرية في ١٦ أيار ١٩١٦ بمثابة بداية الطريق العملي لتمزيق هذه الامبراطورية ومن ثم اقتسام ميراثها في المشرق العربي ومن ضمنه سوريا ولبنان .(٢)

الحكومة العربية في دمشق
١٩١٨ ـ ١٩٢٠

أ ـ الاوضاع السياسية في سوريا بعد انتهاء الحرب :

كان من نتائج اتفاق الشريف حسين مع الحلفاء ، وبالاخص بريطانيا ، اعلان الثورة في الحجاز في حزيران ١٩١٦ ، كما سبقت الاشارة . وقد تكلل ذلك بدخول الجيش العربي بقيادة الامير فيصل دمشق في الاول من تشرين الاول ١٩١٨ ، وفي الثامن منه ، دخل هذا الجيش بيروت . واستبشر العرب خيراً بنجاح الثورة ، وايقنوا ان طموحاتهم في الحرية والاستقلال قد لاحت امام ناظريهم . الا ان هذا التفاؤل سرعان ما اصطدم بتشابك العلاقات بين بريطانيا وما قطعته من وعود للعرب ، وبين الحلفاء انفسهم لاسيما بريطانيا وفرنسا . فقد غدت المنطقة الجنوبية من سوريا تحت سيطرة وادارة القوات البريطانية ، أما المنطقة الغربية وتضم المنطقة الساحلية من الناقورة جنوباً الى كيليكيا شمالاً تحت سيطرة وادارة القوات الفرنسية . أما المنطقة الشرقية وتضم سوريا الداخلية ، والتي شغلتها القوات العربية ، فقد سعى الامير فيصل فيها الى أقامة (حكومة عربية) تحت رئاسته وكان هذا الوضع الجديد بشقيه العسكري والسياسي ، بداية لمشاورات وخلافات

بين فرنسا وبريطانيا حول مصير هذه المناطق لاسيما حول مستقبل ولاية الموصل وفلسطين ايضاً. وقد برّر الحلفاء موقفهم هذا، بانه أجراء وقتي، وأن مؤتمر الصلح في باريس سوف يبت به بعدئذٍ.(٣)

ولما استغل الانكليز دخول القوات العربية دمشق قبل أن تدخلها القوات البريطانية بقيادة الجنرال اللنبي، بهدف اضعاف مواقع الفرنسيين في سوريا ومن ثم الالتفاف على اتفاقية سايكس - بيكو مما أثار حفيظة الفرنسيين، وأثر أخيراً في وضع ومستقبل الحكومة العربية التي اقيمت في دمشق، اذ اتهم الفرنسيون حلفاءهم البريطانيين بمد يد العون الى هذه الحكومة، والذي اعتبرته فرنسا عملاً معادياً موجهاً ضدها ويستهدف الحلول مكانها في سوريا.(٤)

ومع ذلك، ففي ٥ تشرين الاول ١٩١٨ عمل فيصل على تشكيل حكومة ذات صبغة عسكرية في دمشق، وباطلاع وترخيص من الجنرال اللنبي. ثم اصدر بياناً موجهاً للشعب السوري قدّر فيه المشاعر السورية العميقة لحسن وفادتهم واستقبالهم للجيش العربي وتعاطف ولائهم مع الشريف حسين. ومن ثم اعلن تشكيل حكومة دستورية واختير علي رضا الركابي رئيساً لها.(٥) وهناك من رأى أن تاسيس هذه الحكومة كان بمثابة «اول تحقيق عملي لليقظة القومية الحديثة» بعد قرون عديدة من هيمنة الحكم العثماني.(٦)

وقد حرص فيصل ان تكون حكومته ذات مظهر قومي عربي خالص تستند الى اساس العدل والمساواة بين الجميع، وتتجاوز الولاءات العرقية والدينية، كما اكد على استقطاب اهل الكفاءة والخبرة من الاهلين او من كان قد عمل في الادارة العثمانية. والى جانب ذلك تأسس (مجلس شورى) في دمشق اقتصرت مهامه على دراسة واعداد اللوائح القانونية والانظمة والقرارات. علاوة على انشاء (ديوان الشورى الحربي) الذي انيطت به مسؤولية تنظيم الجيش العربي الجديد. كما نالت هذه الحكومة تأييد ومؤازرة الجمعيات والاحزاب السياسية، كحزب العهد بفرعيه العراقي والسوري وهيئة جمعية العربية الفتاة التي اخذت تعمل تحت اسم حزب الاستقلال والذي بقي مؤيداً لفيصل حتى سنة ١٩١٩ ودعا الى استقلال البلاد العربية مع تكوين اتحاد فيما بينها، والنادي العربي الذي وجه نشاطه ودعايته ضد نوايا الفرنسيين في سوريا. ولغرض كسب التفاف وتأييد واسعين حول حكومته، قام فيصل خلال تشرين الثاني ١٩١٨ بجولة في انحاء سوريا وبيروت، دعا فيها الاهلين الى وضع

نفقتهم في النظام الجديد، ومذكراً اياهم بوعود الحلفاء. كما دعاهم الى الالتزام بحفظ الامن والنظام، والتفرغ لمازرته في العمل على ارساء أسس المؤسسات الجديدة والقيام بالاصلاحات العامة في المرافق الثقافية والاقتصادية وغيرها.(٧)

ومع هذا واجهت هذه الحكومة الفتية صعوبات وعراقيل جملة. منها التداخل والازدواج في السلطة من حيث وجود القوات العسكرية البريطانية التي كانت تمثل المرجع الاعلى. ثم ترقب ما سوف تؤول اليه المسألة السورية في مؤتمر الصلح في باريس. لاسيما وأن هذه الحكومة قامت في المنطقة المخصصة للنفوذ الفرنسي بموجب اتفاقية سايكس - بيكو. وامتدادها لتشمل جبل لبنان وبيروت. وهذا ما أوحى للفرنسيين بالشكوك من ان ذلك يتحقق بدعم من الانكليز وعلى حساب مصالحهم. كما اعتبروا سياسة فيصل بمثابة عداء موجه لهم. وعلى هذا الاساس ولتعزيز نفوذهم بشكل اوسع. عينوا جورج بيكو في ٦ تشرين الثاني ١٩١٨ ليقوم بمهمة المندوب السامي الفرنسي في سوريا ولبنان وأرمينيا واتخذ من بيروت مقراً له.(٨) وهكذا. وقعت هذه الحكومة منذ ولادتها بين مناورات ومساومات ومطامع الانكليز والفرنسيين. ثم انتقل هذا الأمر بعدئذ الى مؤتمر الصلح نفسه.

وفي أواخر تشرين الثاني ١٩١٨ توجه فيصل. بناء على توصية من والده الشريف حسين الى فرنسا وبريطانيا كممثل عنه لحضور مؤتمر الصلح المذكور في باريس. وقد استقبلت فرنسا فيصل ببرود واضح. وفي لندن تعرض لضغوط الانكليز بغية حمله على اتباع المرونة ازاء وعد بلفور. وفي ١٨ كانون الثاني ١٩١٩ حضر فيصل المؤتمر بمعية لورنس. وقد قدم للمؤتمر مذكرتين استعرض فيها اهداف الحركة القومية العربية في الوحدة والاستقلال. الا ان فيصل سرعان ما فوجيء بانشغال فرنسا وبريطانيا في صراعاتهما الخفية والعلنية حول مستقبل تطبيق اتفاقية سايكس - بيكو. واضطر ان يقترح تماشياً مع مبادىء الرئيس الاميركي ولسن. ايفاد لجنة تحقيق دولية لاستفتاء المنطقة في مصيرها من الوجهة السياسية.

ورغم معارضة كل من بريطانيا وفرنسا وممثلي الحركة الصهيونية لهذا المقترح. فقد توجهت (لجنة كنج - كرين) الاميركية الى المنطقة واطلعت على اراء الاهلين فيها. ثم ارتأت تطبيق الانتداب في هذه الاقطار لمدة محدودة. وأيدت وحدة سوريا على ان تكون فلسطين جزءاً منها. وقيام حكم ذاتي في لبنان في نطاق الوحدة السورية. كما فضلت ان يكون حكم البلاد دستورياً ومرشحة فيصل لهذه

الغاية ، وأن يستفتى العراق بمن يتولى العرش فيه من الامراء العرب . هذا فضلاً عن مطالبتها بتحديد الهجرة اليهودية الى فلسطين ، ونبذ فكرة « الوطن القومي لليهود » فيها . ولكن الحلفاء سعوا بشكل أو بآخر على وضع العراقيل بوجها ومن ثم افشالها واهمالها بعدئذ(٩)

ب ـ الحكومة العربية من اعلان الاستقلال الى الأنتداب :

لم يوفق فيصل الى حد ما في مسعاه في اقناع الحلفاء بمطاليبه ، فعاد في نيسان ١٩١٩ الى سوريا . وكان عليه مواجهة موجة من الحماس الوطني التي امتلكت مشاعر الرأي العام في الاستقلال والوحدة ، زد على ذلك ، هواجس القلق التي اعترت القوى الوطنية بما يمكن أن تسفر عنه المفاوضات من شيء ، ثم امكانية توفيقه بين المطالب القوية والعاجلة ، وميوله نحو الاعتدال لانقاذ ما يمكن انقاذه من هذه المطاليب . علاوة على معرفة ما ستقرره اللجنة الاميركية ـ الآنفة الذكر ـ من توصيات .

وازاء ذلك ، وافق فيصل على المقترح الذي تقدم به حزب الاستقلال بتشكيل مؤتمر وطني يمثل الشعب السوري ويختار اعضاؤه عن طريق انتخابات تتخذ شكل الاجراءآت الشرعية .(١٠)

المؤتمر السوري العام

وفعلاً ، جرت انتخابات عاجلة لهذا الغرض ، وانعقد المؤتمر بدمشق في ٧ حزيران ١٩١٩ وعرف بـ (المؤتمر السوري العام) فاعتبر بمثابة « أول هيئة عربية ديمقراطية » . وقد اتخذ عدة قرارات هي : أولاً ـ الاعتراف باستقلال سوريا بحدودها الطبيعية كدولة ذات سيادة وتنصيب الامير فيصل ملكاً عليها . ثانياً ـ رفض المعاهدات السرية بما فيها اتفاقية سايكس ـ بيكو ووعد بلفور وكل مشروع يرمي الى تجزئة سوريا او كل وعد يرمي الى تمكين الصهيونية في فلسطين مع ضمانة لليهود بالتمتع بحقوقهم العامة . ثالثاً ـ رفض الوصاية السياسية التي يتضمنها نظام الانتداب المقترح وقبول المعونة الاجنبية لمدة محدودة بشرط عدم تعارضها مع الاستقلال والوحدة وتفضيل المعونة الاميركية فان لم تكن فمعونة بريطانيا . رابعاً ـ رفض الاستعانة بفرنسا ورفض ما تدعيه من حقوق ومصالح في انتدابها على أي جزء من سوريا . خامساً ـ تكوين حكومة نيابية لها صفة اللامركزية مع الاخذ بعين الاعتبار لحقوق الاقليات وتأمين المساواة بين كل المواطنين مع احترام الوضع الخاص للبنان .

ورغم ذلك، واجهت هذه القرارات بعض الانتقادات، حيث ان البعض رفض قبول أية معونة أجنبية، لأن في ذلك اقراراً لنظام الانتداب، اضافة الى تناقضها مع اهداف ثورة الشريف حسين في تركيزها الى حد كبير على مسألة استقلال سوريا، وتفاؤلها المؤقت ازاء الطروحات الاميركية في مؤتمر الصلح.(٣١)

وفي ظل هذه التطورات الجديدة، اقتضى الامر تأليف (مجلس مديرين) يجتمع برئاسة الامير فيصل وينوب عنه في غيابه الحاكم العسكري العام. ثم ألغي المنصب الاخير واسندت رئاسة هذا المجلس الى الأمير زيد (شقيق فيصل الأصغر). بالاضافة الى الغاء رئاسة (ديوان الشورى الحربي) الذي حل محله مديرية حربية ورئاسة اركان حرب. واستمر هذا الوضع حتى تأسيس مجلس للوزراء بعد أعلان الاستقلال.(٣٢)

وقد رأت فرنسا في مقررات المؤتمر السوري ما يهدد مطامعها في الصميم فأشتدت حملتها على بريطانيا، مما دفع الاخيرة الى التعجيل في حسم خلافاتها معها. وقد اسفر الصراع بين هاتين الدولتين عن التوصل الى الاتفاق المعروف بـ (أتفاق لويد جورج - كليمنصو) في ١٥ ايلول ١٩١٩ وبموجبه تم اجلاء القوات البريطانية في غرب سوريا وكيليكيا وابدالها بقوات فرنسية، واحتفظت القوات العربية بالمنطقة الداخلية من سوريا من العقبة الى حلب، على ان تبقى فلسطين وشرقي الاردن تحت الاحتلال البريطاني، وعدم المطالبة بادخال ولاية الموصل ضمن الدولة السورية. وقد سبق ان اتفقت الدولتان على اجراء تعديل متفق عليه على اتفاقية سايكس - بيكو، وذلك بتنازل فرنسا عن ولاية الموصل مقابل منحها حصة المانيا من شركة النفط التركية ومقدارها (٢٥ ٪) من الأسهم. ومهما يكن من أمر، فان هذه الاجراءات كانت بمثابة احتياطات تمهيدية لاحتواء اي تطور في المطالب العربية. كما قضت في الوقت ذاته على اثارة مقترحات اللجنة الاميركية، كما مهدت السبيل سياسياً لقرارات فرض الانتداب على المشرق العربي بعدئذٍ. وبدا وكأن بريطانيا قد اطلقت يد فرنسا في سوريا وتخلت عن وعودها في أقامة حكومة مستقلة فيها.(٣٣)

وفي غضون ذلك، دعت بريطانيا فيصل الى لندن مرة ثانية بغية اقناعه بالتسوية الجديدة بينها وبين فرنسا، ثم اقنعته بضرورة التفاهم مع كليمنصو (رئيس وزراء فرنسا). وهكذا أودع الانكليز امر فيصل بيد الفرنسيين، وكان ذلك

بداية النهاية بالنسبة الى استقلال العرب برئاسة فيصل في سوريا. وبالرغم من ذلك توصل فيصل مع كليمنصو الى اتفاق خاص يقضي بإحتلال فرنسا للبنان والسواحل الغربية شمالاً الى الاسكندرونة على ان تولي الحكومة العربية جهدها الى التعاون مع فرنسا في المجالات العسكرية والفنية والادارية وغيرها شريطة اعتراف فرنسا بدولة سورية مستقلة ضمن حدود يعترف بها في مؤتمر الصلح. (١٤)

وقد أثار اتفاق فيصل الجديد هذا مع فرنسا، ردود الفعل الوطنية العنيفة، وخاصة بعد ان عينت الاخيرة الجنرال غورو (مندوباً سامياً وقائداً عاماً في الشرق) مدعوماً بقوات فرنسية كبيرة. اضافة الى وقعه السلبي في المحافل العربية ايضاً. ولذا كان استقبال فيصل عند عودته الى دمشق في منتصف كانون الثاني ١٩٢٠ متسماً بالبرود والريبة والشكوك، رغم محاولاته لتقديم التبريرات لأجرائه هذا. وقد قامت تظاهرات شعبية في البلاد تعلن تأييدها وأسنادها للوحدة والاستقلال كما وقعت مصادمات بين المتظاهرين والفرنسيين. مما اضطر فيصل أخيراً الى الموافقة على اقتراح مستشاريه واصدقائه على ضرورة وضع الحلفاء امام الأمر الواقع واعلان استقلال سوريا. (١٥)

وعلى هذا الاساس أجتمع اعضاء المؤتمر السوري العام بدمشق للمرة الثانية في ٦ آذار ١٩٢٠. وقد حضر فيصل واركان حكومته جلسة الافتتاح والقى خطاباً استعرض فيه ابعاد القضية العربية وحق العرب بالاستقلال تقديراً لتضحياتهم كما اكد على وعود الحلفاء وخاصة مبادىء ولسن، وطلب من اعضاء المؤتمر أقرار شكل الدولة ووضع الدستور، والى ضرورة التضامن مع العراق. وقد استمرت اعمال المؤتمر بين يومي ٧ ـ ٨ آذار برئاسة هاشم الاتاسي، واتخذ قرارات عدة ابرزها المناداة بفيصل ملكاً على سوريا واستقلال سوريا التام بحدودها الطبيعية، واعلان حق العراق بالاستقلال مع ايجاد أتحاد سياسي واقتصادي بينهما نظراً للروابط بين البلدين، اضافة لمقررات اخرى مماثلة تقريباً لمقررات المؤتمر الاول السالف الذكر. كما أعلن ممثلو العراق في دمشق استقلال العراق واتحاده مع سوريا واختيارهم الامير عبد الله لتولي العرش فيه. وعلى اثر ذلك تألف مجلس وزراء برئاسة رضا الركابي، وأصبح خاضعاً لتوجيه الهيئات الوطنية السياسية. كما تم وضع دستور يتلائم والنظام الجديد، وظهرت احزاب برلمانية متباينة الاتجاهات كحزب التقدم الذي كان يمثل جمعية الفتاة بفروعها المختلفة والحزب الديمقراطي الذي غدا يمثل المعارضة. (١٦)

وقوبل اعلان الاستقلال بحماسة وطنية في جميع انحاء سوريا والعراق، رغم اعتراض بعض الفئات السياسية في سوريا ولبنان. كما اثار بنفس الوقت استياء كل من بريطانيا وفرنسا. فقد استاءت بريطانيا بوجه خاص لشمول الاعلان فلسطين والعراق. اما فرنسا فانها اتجهت الى تعميق بذور الشقاق بين سكان سوريا ولبنان كوسيلة لتعزيز مصالحها ومركزها. (٣٧) ولم يطل الوقت حتى قامت هاتان الدولتان بتدبير استهدف بشكل او بآخر تسوية المسائل المتعلقة بينهما نهائياً. ففي ٢٦ نيسان ١٩٢٠ قرر المجلس الاعلى للحلفاء في سان - ريمو وعن طريق مجلس عصبة الأمم تسليم بريطانيا الانتداب على فلسطين والعراق، وخص فرنسا بالانتداب على سوريا ولبنان. وبذلك تكون اتفاقية سايكس - بيكو قد دخلت في طور التنفيذ، كما اعطى ذلك لفرنسا فرصة ملائمة للتحرك تمهيداً لاسقاط الحكومة العربية في دمشق. (٣٨)

حاولت بريطانيا تخفيف وطأة هذا القرار على فيصل بشكل يدل على المواربة. فألمحت له باستعدادها للاعتراف به مبدئياً كرئيس لدولة سوريا المستقلة، وأن لا يبطيء في المجيء الى اوربا لطرح المسألة من جديد. وبالمقابل، تمسكت فرنسا بفكرة الانتداب واصرت بكل السبل الكفيلة لتنفيذها. ومن جهة أخرى، كان لقرار الانتداب، وقعه الشديد على الوطنيين السوريين. واعتبروه كضربة أصابت أمانيهم الوطنية في الصميم. فانطلقت الجماهير الغاضبة معلنة اضرابها، وطالبت الحكومة باتخاذ اجراءآت عاجلة لحماية استقلال البلاد. وكانت محصلة ذلك، استقالة حكومة الركابي، وقيام هاشم الاتاسي بتولي مهام الحكومة الجديدة في ٣ أيار ١٩٢٠. فاتخذت تدابير من شأنها تخفيف حدة التوتر الوطني، وذلك برفضها لفكرة الانتداب معتبرة أياه تحدياً للمشاعر الوطنية السورية. كما أصدرت قراراً بتطبيق التجنيد الألزامي. ثم قامت بالتعاون مع المنظمات الوطنية بالاعلان عن تعبئة واعداد الشعب كاجراءآت احترازية للدفاع عن الوطن. (٣٩)

لقد اعتقد البعض من الوطنيين بأن بريطانيا قد تخلت عن وعودها، وأن فيصل قد وقع تحت تأثير وعود ولسن الغامضة والشفهية. أما فرنسا فقد تنفست الصعداء بعد عقدها الهدنة مع الاتراك، والتزامها جانب الوفد اللبناني في مؤتمر الصلح بوعده بالمحافظة على استقلال لبنان. وفي ٢٧ أيار ١٩٢٠ القى فيصل خطبة في دمشق، قصد من ورائها رفع الهمم وتبديد اليأس والاحباط في النفوس الوطنية، خاصة في قوله: «أريد من الامة أن تثبت الى النهاية وأن تنتظر النتيجة برباطة

جاش ». ورغم المعارضة التي واجهها فيصل من مستشاريه قرر أخيراً الذهاب بنفسه الى اوربا لبحث المسألة في مؤتمر الصلح. وفي ٩ تموز أرسل نوري السعيد للتداول مع الجنرال غورو بهذا الشأن. الاّ أن الاخير أظهر ما ينم عن المراوغة والتعنت واشترط لذلك، قبول الانتداب الفرنسي.. ووضع سكة حديد رياق ـ حلب تحت تصرف الجيش الفرنسي، والغاء التجنيد الإجباري وتسريح المجندين، وقبول الاوراق النقدية التي أصدرها البنك السوري، ومعاقبة رجال المقاومة العربية الذين وصفهم بـ « المجرمين الذين أسترسلوا في معاداة فرنسا ». وكان هذا بمثابة (إنذار غير رسمي) لفيصل وحكومته. وبلغت الازمة ذروتها في ١١ تموز عندما أشيع فحوى إنذار غورو الشفهي. فأحدث ذلك موجة من القلق والاضطراب في جميع المدن السورية. وقد حاول فيصل اطلاع قناصل الدول الاجنبية في دمشق على هذا الانذار الفرنسي، وناشد الدول الحليفة أن تتصرف بروح العدل والانصاف والتدخل لإنقاذ استقلال سوريا. الاّ أن فرنسا كانت قد أرفقت شروطها هذه بالتلويح بالقوة، حيث أحتلت قواتها العسكرية محطة رياق ثم قامت بالتحشد على جميع الحدود السورية.(٣٠)

وازاء ذلك، اضطر فيصل للاجتماع مع ممثلي الاحزاب السياسية وكبار المسؤولين في حكومته، وتشاور معهم في أمر أخذ التدابير اللازمة لمواجهة التهديد الفرنسي. وفي ١٣ تموز اجتمع المؤتمر السوري العام، وألقى فيه وزير الحربية بيان الحكومة، الذي تضمن عدة قرارات هي، أولاً ـ الالتزام بالسلام والمحافظة على الاستقلال. ثانياً ـ عدم الاخلال بالصلات الحسنة مع الحلفاء وعدم رفض المفاوضات. ثالثاً ـ القبول بكل حل لا يمس الاستقلال والشرف. رابعاً ـ الاستعداد والتصميم بنفس الوقت للدفاع عن الشرف والحقوق الوطنية.(٣١)

الاّ أن فرنسا ظلّت على تعنتها واصرارها. فأرسل الجنرال غورو في ١٤ تموز (مذكرة انذار رسمية) أيد فيها مطالبه وشروطه الاولى الآنفة الذكر، وحدّد الرد عليه بأربعة أيام فقط. وقد اختلفت حكومة فيصل حول قبول الانذار، ومع ذلك، توصلت في ٢٠ تموز الى قرار نهائي بقبوله، رغم محدودية القوات العربية والاستعدادات القائمة لمواجهة الموقف، وإتخاذ بريطانيا موقف التجاهل والسلبية ومثلها البقية الباقية من الحلفاء. وكأظهار لحسن النية، نفذت الحكومة أربعة بنود من الانذار منها تسريح الجيش. غير أن قبول الانذار كان بمثابة الصدمة للمشاعر الوطنية، فقامت تظاهرات شعبية عنيفة طالبت بإقالة الحكومة وتعبئة الجهود

للدفاع عن البلاد . بل وصل الأمر أن إتهم البعض منهم فيصل بالتخاذل والتهاون . ومع هذا ، حاول فيصل بالتشاور مع حكومته ، إبقاء جانب الحيطة كعامل ضغط لمفاوضة الجنرال غورو بعد تقدم القوات الفرنسية داخل سوريا . ولكن ليس لهذا جدوى من ذلك . فقد قرر غورو الاستيلاء على سوريا . وأمر قواته بالزحف على دمشق بحجة أن تفاصيل قبول الانذار لم تصل اليه في الوقت المحدد . ولا مناص من ذلك ، فاستقر الرأي حينئذ على القتال .

وفي ٢٤ تموز ١٩٢٠ خاضت القوات العربية بقيادة يوسف العظمة (وزير الحربية) معركة بيت وكأنها مفروضة عليها . ودارت رحاها بين قوتين غير متكافئتين لا في القوة ولا في العدة والعدد ولا في الكفاءة العالية . على مقربة من دمشق عرفت بـ (معركة ميسلون) . ومع هذا أبلى المقاتلون العرب بلاءً حسناً في القتال . واستشهد منهم ثمانمائة مقاتل من بينهم القائد العظمة الذي قاد المعركة بشجاعة وأباء دفاعاً عن شرفه العسكري وكرامة بلاده .(٣٢)

ولم يحل اليوم التالي الا وكانت القوات الفرنسية بقيادة الجنرال غوابيه قد دخلت دمشق . وانسحب فيصل مع أعضاء حكومته الى مكان خارج دمشق . ورغم مرارة الاحداث التي هيمنت عليه . حاول فيصل تشكيل حكومة جديدة برئاسة علاء الدين الدروبي . وكان يأمل من ذلك . امكانية تحقيق تفاهم مع الفرنسيين الى حد ما . ولكن غدا واضحاً أن الفرنسيين قد حققوا ما ارادوا . والتعامل مع فيصل لم يعد مرغوباً بنظرهم . فأعلنوا أن السلطة التي يمثلها في سوريا أصبحت في حكم الانتهاء . وكإجراء إتسم بالشكلية طلبوا من فيصل في باديء الأمر العودة الى دمشق . وفي ٢٦ تموز اجتمع الجنرال غوابيه مع أعضاء حكومة الدروبي . وألقى فيهم بياناً أوقع فيه مسؤولية ما الت اليه الامور على عاتق فيصل . واعتبر الحكومة الجديدة هذه حكومة خاضعة لسلطة الانتداب . وفرض عليها غرامة حربية ثقيلة . وقد إحتج فيصل على هذا البيان ببرقية أرسلها للجنرال غورو . الاّ أن رد الاخير كان قاسياً وسافراً . أذ طلب من فيصل مغادرة سوريا دون إبطاء . واعتبر قراره هذا مالكاً للصفة الرسمية ويستند الى تأييد الحكومة الفرنسية نفسها . كما حدد يوم ٢٨ تموز كموعد أخير لتنفيذ هذا القرار . ومن البديهي أن القصد من ذلك كان التقليل من شأن فيصل والنيل من مكانته السياسية . ولكن عشية مغادرة فيصل لدمشق . أرسل برقية إحتجاج أخرى الى الجنرال غورو . اعتبر فيه تصرف فرنسا وسلوك قواتها العسكرية . من قبيل « الأنتهاك الصارخ للقرارات التي أتخذت في مؤتمر الصلح ومخالفة صريحة لمبادىء شرعية عصبة الأمم » .(٣٣)

وهكذا بإصرار فرنسا فرضها الانتداب على سوريا ولبنان، تكون قد أجهضت أول تجربة عربية في الحكم، نادت بالاستقلال والوحدة بعد انتهاء الحرب العالمية الاولى. تلك التجربة التي وأدتها فرنسا في مهدها بقوة السلاح والمناورات السياسية بينها وبين الحلفاء.

الانتداب الفرنسي وآثاره العمليّة

بدأت فرنسا سياستها الانتدابية، بأحكام قبضتها على سوريا ولبنان، بجو ساده الصبغة العسكرية والارهاب والشدة. فقد أنشأت السلطة الانتدابية الجديدة، محكمة عسكرية في دمشق لمحاكمة رجال الحركة الوطنية واصدرت على العديد منهم أحكاماً بالاعدام والاعتقال لمدد متفاوتة. كما جردت حملات عسكرية شملت مناطق عديدة من سوريا بغية مطاردة بقايا جيوب المقاومة الوطنية، بحجة معاقبة من وصفتهم بـ « المجرمين ... والمتذرعين بذريعة الوطنية »(٩) ثم أقدمت على تسريح الجيش العربي ومصادرة سلاحه، وجعله قوة محدودة للمحافظة على الأمن الداخلي. كما فرضت غرامات حربية على المدن. وغدا المندوب السامي الفرنسي يتمتع بسلطات تشريعية وتنفيذية غير محدودة، ويلحق به هيئات انتدابية مصغرة في المدن الكبرى، علاوة على تعيين المستشارين في الوزارات وجميع الادارات الحكومية الأخرى.

وفضلاً عن ذلك، أخذت هذه السلطات تنظر الى الحكومات السورية بدءاً من حكومة الدروبي، التي أخذت تماشي سياسة الانتداب، نظرة ادارية شكلية حسب، خاصة بعد أن سلبت منها فعالياتها. وبالمقابل أنشأت سلطات الانتداب، ادارات خاصة أطلق عليها (المصالح المشتركة) التي الحقت بالمندوب السامي نفسه، حيث كان غرضها الاشراف على البريد والمواصلات والموانىء والكمارك والأمن وشؤون العشائر وغيرها. زد على ذلك، أحكام هذه السلطة سيطرتها على السياسة التعليمية في البلاد، وفرضها اللغة الفرنسية كأداة ثقافة أولى في التعليم. هذا الى جانب إشرافها على شؤون الأوقاف والسكان من العشائر في البادية، وفرضها

الفرنك الفرنسي كعملة نقدية للتداول . وقد حاولت هذه السلطة أيضاً . أن تطبق بادارتها العديد من الموظفين اللبنانيين والسوريين ممن تألف التعاون معهم ، وعلى أساس الانتماء والتمايز القائم على الانحدار المذهبي والعرقي والاقليمي ، بالرغم من قلة خبرتهم وكفاءتهم الادارية .(٣٥)

كما لم تنظر السلطة الانتدابية الى البلاد نظرة ذات هوية وطنية موحدة ، بل على العكس من ذلك . أعتمدت على التعددية العرقية والدينية بغية فرض إنتدابها . ثم تجزئة سوريا ولبنان الى دويلات ادارية صغيرة . تحت ذريعة تعود السكان على الحكم الذاتي وتخفيف حدة التعصب . ومع هنا . تظاهرت بعدم التمييز بين الهوية الطائفية العرقية وبين الهوية الوطنية والقومية . كما عززت الأقليمية بين سكان البادية والقرى والمدن لغمرهم بحالة من العزلة وصرف نظرهم عن التوجهات الوطنية والقومية .

وتطبيقاً لهذه السياسة أعلن الجنرال غورو منذ الأول من أيلول ١٩٢٠ عن قيام (دولة لبنان الكبير) واختيرت بيروت كعاصمة لها ـ كما سنرى ـ ثم عاد فأكد على تقسيم سوريا الى عدة مناطق إدارية منفصلة عن بعضها . حيث قامت في ٨ أيلول ١٩٢٠ (دولة حلب) وغدت مدينة حلب عاصمة لها وألحق بها لواء الأسكندرونة . وفي ٣ كانون الأول من السنة ذاتها تأسست (دولة دمشق) . وفي ٢ نيسان ١٩٢١ أعلنت (دولة جبل الدروز) وأنشأت فيها حكومة خاصة برئاسة سليم الأطرش على أثر مؤتمر عقده الدروز في ٢٠ كانون الأول ١٩٢١ وأصبحت السويداء حاضرة لها . وفي الأول من تموز ١٩٢٢ تشكلت (دولة العلويين) وحاضرتها اللاذقية .(٣٦)

وهكذا تركت سياسة الأنتداب هذه . أثراً سيئاً في النفوس الوطنية . لما صاحبها من تفرقة قائمة على تغليب فئة على أخرى . اضافة الى التدهور والاضطراب في المرافق الاقتصادية . وبما يتنافى وروحية صك الانتداب .(٣٧) وقد حاول الجنرال غورو تخفيف حدة هذا السخط والاستياء . باعلانه في ٢٨ حزيران ١٩٢٢ قيام اتحاد يمثل حكومات حلب ودمشق واللاذقية . وأختير صبحي بركات لرئاسة مجلس الاتحاد . وأزاء تنامي الشعور الوطني بوطأة التجزئة . حاول الجنرال ويغان (المندوب السامي الجديد) أن يجري تعديلاً في النظام الذي أقامه سلفه . فأتخذ في ٥ كانون الأول ١٩٢٤ قراراً بإلغاء الاتحاد السوري وأعلن بدلاً عنه (الدولة السورية)

من دولتي دمشق وحلب، وعين صبحي بركات أيضا لرئاستها، يعاونه مجلس وزراء ومجلس تشريعي منتخب. ومع ذلك، ظلت السلطة الفعلية في يد سلطة الإنتداب. كما ظلت دولة العلويين خارج نطاق هذا الاتحاد، ولم تنظم اليه الاّ في الأول من كانون الثاني ١٩٢٥. أما لواء الأسكندرونة، فقد تمّ فصله عن دولة حلب منذ سنة ١٩٢٤، وأعطي له استقلالية مالية وادارية خاصة به، على أن يبقى تابعاً للدولة السورية. (٢٨)

ومن جهة اخرى، واجهت سياسة فرنسا الانتدابية، منذ البداية مقاومة وطنية واسعة، عبرت عن نفسها بأساليب وصيغ عديدة سواء داخل سوريا أو خارجها. منها التظاهرات الشعبية والحركات المسلحة، ومحاولات الاغتيال كما جرى بالنسبة لرئيس الوزراء الدروبي والجنرال غورو والتي لم يكتب لها التحقق، هذا، علاوة على تقديم الاحتجاجات والعرائض في المحافل الدولية. (٢٩)

وفي واقع الحال، قامت حركات مسلحة موضعية في أنحاء مختلفة من سوريا، حيث أقضت مضاجع الفرنسيين الذين قابلوها بالشدة والقسوة والبطش. ومن هذه الحركات، حركة الشيخ صالح العلي في منطقة اللاذقية، والحركة التي قامت في حوران واستمرت حتى تشرين الاول ١٩٢٠. وفي شمال سوريا قاد ابراهيم هنانو حركة مسلحة في جبل الزاوية ونظم ضد الفرنسيين حرب عصابات خاطفة، وكانت من القوة بحيث جرد الفرنسيون لأخمادها قوات عسكرية ضخمة في تموز ١٩٢١، وحينها أضطر هنانو الى مغادرة سوريا الى شرقي الاردن، حيث أعتقلته السلطات البريطانية هناك وسلمته الى الفرنسيين. وفي نيسان ١٩٢٢ قدم الى دمشق المستر كرين (عضو لجنة الاستفتاء الاميركية)، وكان ذلك فرصته لأطلاق العنان للمشاعر الوطنية، حيث ناشد الزعماء الوطنيون كرين بالدفاع عن قضيتهم العادلة امام الرأي العام العالمي، وفي الوقت ذاته انطلقت تظاهرات شعبية مطالبة بالحرية والاستقلال. وقد ردت السلطات الفرنسية على ذلك، باعتقالها العديد من الزعماء الوطنيين، ومن بينهم الدكتور عبد الرحمن الشهبندر، مما زاد من فورة المشاعر الوطنية، لا سيما عندما اعلنت دمشق الاضراب العام. لكن السلطات الفرنسية أعلنت الاحكام العرفية، وأصدر المجلس العسكري الفرنسي احكاماً قاسية ضد المعتقلين. (٣٠)

وفي الوقت ذاته أمتدت المقاومة الوطنية والدفاع عن البلاد الى خارج سوريا أيضاً. فبإقتراح من (اللجنة التنفيذية لحزب الاتحاد السوري) الذي كان مقر

نشاطه في القاهرة . عقدت العديد من الجمعيات والاحزاب السورية في أواخر ١٩٢١ مؤتمراً لها في جنيف . شارك فيه ممثلون عن حزب الاتحاد الدستوري والاستقلال العربي ، والمؤتمر الفلسطيني ، واللجنة الفلسطينية بمصر ، ومجلس الادارة اللبناني ، وجمعيات عديدة في الولايات المتحدة والارجنتين وتشيلي . وتداول المؤتمرون بمسألة توحيد الجهود للحصول على الأستقلال من دول أوربا لسوريا ولبنان وفلسطين ، وتمخض عملهم عن تشكيل (اللجنة التنفيذية السورية الفلسطينية) التي جعلت من مصر مقراً لها . ثم أنبثق عن المؤتمر تعيين وفد دائم مقره جنيف ويمثله كل من الأمير شكيب أرسلان وأحسان الجابري ورياض الصلح . كما وجه أعضاء المؤتمر بياناً الى عصبة الأمم مذكريها بإحترام القوميات ومبادىء ولسن وعهود الحلفاء للعرب ودور العرب في الحرب . وكانت هذه النشاطات بمثابة صلة الوصل مع سوريا ، وقدمت خدمات جلى للقضية السورية والفلسطينية . وفي نيسان ١٩٢٥ قام جماعة من رجال الحركة الوطنية كفارس الخوري وإحسان الشريف وغيرهم بتأسيس (حزب الشعب) . وقد نال أول الأمر موافقة السلطات الفرنسية بالعمل الوطني . واكد على أهداف أساسية كإستقلال سوريا بحدودها الطبيعية والحصول على حكومة ديمقراطية ، واطلاق الحريات ومنها حرية الصحافة والاجتماعات . أضافة الى دعوته للقيام بإصلاحات في الشؤون الأقتصادية والتربوية . كما وسع هذا الحزب من حدود اتصالاته السرية ، ثم أشترك بالثورة السورية الكبرى ، وأنتهت حياته بعد اخماد هذه الثورة . (٣)

الثورة الوطنية ١٩٢٥ ـ ١٩٢٧
أسبابها ونتائجها

جاءت الانتخابات في فرنسا بحكومة أعلنت بأنها ستميل الى نوع من المرونة والحد من لهجة التطرف أزاء المستعمرات . وعلى هذا الأساس ، عهدت الحكومة الفرنسية هذه ، في كانون الاول ١٩٢٤ الى الجنرال ساراي ليقوم بمهمة المندوب السامي الجديد في سوريا ولبنان . وحاول الأخير ، في بادىء الأمر ، اتباع سياسة من شأنها تخفيف حدة التوتر الوطني ، فأمر بالغاء الأحكام العرفية واطلاق سراح العديد من المحكومين . كما شكلت القوى الوطنية وفوداً خاصة لمقابلته ، حيث عرضت عليه مطالبها الوطنية المتضمنة على وحدة البلاد ، ودعوة جمعية تأسيسية

لوضع دستور قائم على الانتخابات الحرة ورفع الرقابة عن الحريات الشخصية، والعفو عن المحكومين والمبعدين، وتوحيد القضاء والأنظمة الادارية، والغاء قانون العشائر، وفسح المجال أمام أهل البلاد لتولي الوظائف الادارية. وفي هذه الأجواء، ظهر حزب الشعب ـ الأنف الذكر ـ واخذ يطرح مطاليبه مع بقية هذه القوى الوطنية.(٣٣)

وفي واقع الامر، كانت جذوة الاستياء من سياسة الانتداب قد تأصلت في النفوس. ولذا، لم يمض الوقت، حتى أتجه الجنرال ساراي للتنكر لسياسته الجديدة، لاسيما حينما تعارضت مع مطاليب سكان جبل الدروز. فقد أتخذ ساراي موقفاً متشدداً منها، ولم يصغ الى شكواهم من سوء الاساليب الادارية التي أتبعها الكابتن كاربييه (الحاكم الفرنسي الجديد) في هذه المنطقة، والتي وصلت حد الهوان والإذلال. وفي حزيران ١٩٢٥ قدم ممثلو سكان الجبل مذكرة الى الجنرال ساراي، تضمنت اعتبار جبل الدروز جزءاً لا يتجزأ من سوريا، والمحافظة على شكل الحكومة فيه وعلى استقلاله الادلري، وسيادة القانون واحترام الحرية الشخصية وحرية الكلام، واستبدال الكابتن كاربييه بحاكم فرنسي آخر.(٣٤).

وحدث أن تعرض أحد الضباط الفرنسيين في الجبل الى الضرب، فأستشاط ساراي غضباً، واتخذ من ذلك ذريعة للايقاع بزعماء الدروز. ولتدبير هذه المكيدة كلّف ساراي مندوبه باستدعاء ثلاثة من ممثلي الدروز ومن ضمنهم سلطان الاطرش، بحجة الاستماع الى مطاليبهم، ومن ثم أحتجازهم كرهائن. ولم يأمن الاطرش جانب الفرنسيين والتزم الحيطة والحذر، فلم يقع فيما وقع غيره من زعماء الدروز الذين قبض عليهم وتمّ نفيهم الى تدمر والحسكة. كما خابت مساعي القوات الفرنسية في القبض على الاطرش نفسه.(٣٦)

وازاء الاجراءآت الفرنسية هذه، كان رد الاطرش قوياً، فأخذ بتحشيد وتعبئة القوى الوطنية الناقمة على هذا الوضع، بغية الإلتفاف حوله. وبدأت بوادر الثورة بإقتحام مركز البعثة الفرنسية في قضاء صلخد واحراقه، ثم الاستيلاء على مدينة السويداء وفرض الحصار على قلعتها. وفي معركة المزرعة تمكن الثوار من دحر القوات الفرنسية بقيادة الجنرال ميشو. كما لم يفلح الجنرال غاملان الذي استلم القيادة العسكرية بدلاً عنه، من الصمود في السويداء، خاصة وان الثورة أخذت تتسع لتشمل مناطق أخرى من البلاد.(٣٥)

وقد تجاوزت الثورة الهوية الاقليمية لانطلاقتها ، ففي أواخر تموز ١٩٢٥ اتصل زعماؤها بالقوى الوطنية الاخرى ، وخاصة حزب الشعب في دمشق . وتكفل هذا الأمر ، برغم العديد من الوطنيين على التضامن وتظافر الجهود ، ومنهم نسيب البكري وعبد الرحمن الشهبندر . ثم عقد هؤلاء اجتماعاً وطنياً في دمشق تعاهدوا فيه على (ميثاق وطني) يقضي بتهيئة القوى الوطنية للاشتراك بالثورة وتخفيف العبء عن الجبل ، وتجميد الخلافات فيما بينهم ، وتوحيد الصفوف تحت راية الثورة الوطنية . وجلاء الفرنسيين من جميع الاراضي السورية . أضافة الى تشكيل وفد للاتصال بثوار الجبل ، وتكليف آخرين للقيام بترتيبات الثورة في دمشق والتي تألفت فيها بعدئذ لجنة لقيادة الثورة على غرار منطقة الجبل . وأخيراً تجسدت قيادة هذه الثورة بسلطان الاطرش ، وصدر أول منشور للثوار فيه ٢٢ آب ١٩٢٥ يحمل لقب (القائد العام للثورة السورية الكبرى) ، الذي تضمن جملة أمور أساسية منها دعوة السوريين الى السلاح ، واعتبار القتال بمثابة « حرب مقدسة » كما أهاب فيهم العزة الوطنية والكرامة القومية . هذا فضلاً ، عن دعوته الى وحدة البلاد السورية ، وقيام حكومة شعبية غرضها وضع دستور للبلاد ، وجلاء القوات الفرنسية المحتلة وتأليف جيش محلي لصيانة الامن . زد على ذلك ، تأييده لمبادىء الثورة الفرنسية وأعلان حقوق الانسان في الحرية والمساواة والاخاء . وقد قامت السلطات الفرنسية أثر ذلك ، بشن حملة قاسية وعنيفة على القوى الوطنية ، فأعتقلت فريقاً منهم ومن ثم قامت بنفيهم الى الحسكة وأرواد ، كما نجا الباقي منهم والتحق بالجبل ، وخاصة نسيب البكري والشهبندر وجميل مردم .(٣٦)

ورغم ذلك ، وسّع الثوار من نطاق عملهم فأشتبكوا مع القوات الفرنسية بمعارك عنيفة في الغوطة ودمشق وغيرها . وفي تشرين الاول ١٩٢٥ أشتعلت الثورة في حماه بقيادة فوزي القاوقجي الذي كان ضابطاً في الجيش السوري الذي أسسه الفرنسيون ، ثم خرج عليهم وأنضم الى الثورة . ومهما يكن من أمر فقد دلت طبيعة الثورة ، على أن الثوار قاتلوا بموازين غير متكافئة في القوة العسكرية . وبالمقابل تكبدت القوات الفرنسية أفدح الخسائر في صفوفها ، بالرغم من أستخدامها لأساليب السلب والنهب والتدمير في القرى ، وقصفها دمشق ومناطق أخرى بالقنابل مستهدفة التهوين من الروح الوطنية والمعنوية لدى السوريين .(٣٧)

وعلى أية حال ، دامت الثورة قرابة السنتين ، وكلفت فرنسا ثمناً باهظاً في الاموال والسمعة والكرامة ، ورغم خسائر السوريين الكبيرة في الأرواح والممتلكات ، الاّ أنها عززت الثقة بينهم واوجدت فيهم شعوراً بالتضامن الوطني .(٣٨)

وحاولت فرنسا التي أقلقها الامر تدارك الموقف والثورة في عنفوانها، الى محاولة الالتجاء الى تغيير أساليبها السياسية أزاء خسائرها وسمعتها الدولية. فعملت على استدعاء الجنرال سارايل وعدته مسؤولاً عما حدث، ثم أرسلت عوضاً عنه هنري دي جوفنيل (عضو مجلس الشيوخ الفرنسي) كمندوب سام جديد. وقد عرف عن الاخير الحنكة السياسية وسعة الحيلة والأفق. فبدأ مهمته بتمهيد الاجواء لاطفاء بريق الثورة، ومن ثم أحداث الشروخ والانقسامات بين قادتها. فحاول الدخول بمفاوضات وحوار مع القوى الوطنية داخل سوريا وخارجها. وفي الوقت ذاته عمّل على كسب الوقت بغية أعطاء فرنسا الفرصة لاعادة النظر بقواتها العسكرية وتعزيزها كإجراء أخير لاحتواء الثورة وإجهاضها. وقد أيد دي جوفنيل أجراء انتخابات لجمعية تأسيسية تضع الدستور، ولكن مقترحه هذا جوبه بالرفض لاستناده الى تدخل فرنسا الواضح به. ومع هذا، وبإشراف منه تألفت في ٤ أيار ١٩٢٦ حكومة الداماد أحمد نامي، واشترك فيها بعض الوطنيين ومنهم فارس الخوري ولطفي الحفار وحسين البرازي. واشتمل برنامجها على الدعوة لجمعية تأسيسية لسن الدستور على قاعدة السيادة، وتحويل الانتداب الى معاهدة لمدة ثلاثين سنة، وتحقيق الوحدة السورية، وتوحيد النظام القضائي، وتأسيس جيش وطني، علاوة على اشتراك سوريا في عصبة الأمم والتمثيل الخارجي، والنظر في أصلاح النظام النقدي، والعفو العام، والغاء الغرامات، والسعي لتقديم تعويضات للمتضررين خلال الثورة.

وعلى ما يبدو، فأن دي جوفنيل لم يرق له التطلعات الوطنية للبعض من أعضاء هذه الحكومة، أذ تعارضت آراؤه معهم، ومن ثم أستقالوا منها. وأظهروا إستنكارهم لأعلان الدستور اللبناني في ٢٦ أيار ١٩٢٦، الذي نص على سلامة الاراضي اللبنانية، وبما يتنافى واهدافهم في وحدة سوريا. هذا فضلاً عن أعمال القسوة التي أرتكبتها السلطات الفرنسية. فأدى الخلاف أخيراً الى حل الوزارة واعتقال الوزراء الوطنيين فيها ونفيهم خارج دمشق. وفي ٢٨ أيار ١٩٢٦ عاد دي جوفنيل الى فرنسا لمشاورة حكومته بالأمر، الا أنها لم تعول عليه اكمال المحادثات بعدئذ.(٦)

وفي الوقت ذاته، كانت أصداء الثورة قد خفت حدتها شيئاً فشيئاً، وان ظلت بقاياها مستمرة الى ربيع عام ١٩٢٧، بعدما أصابها من الضعف والتفكك، من جراء انقسام الاراء بين قادتها، وما واجهها من ضعف في ادارتها وتمويلها، علاوة على ما تعرضت له من أساليب القمع، بعد أن كثفت فرنسا من قواتها العسكرية، ومن